

اصول زوجة وان غشيتها • فضولها ايضا ومن وطئها
 بالملك او بشبهة الوطئ كما في عدة وفيه انتساب فيهما
 والمهر في شبهتهادون التي يربا بها اوليت كالزوجة
 ومحرم الشخص بعد وراث ان يشبهه صرن محرمات
 وجمع خمس ولعبد لا يخل جمع ثلث وهو في عقد بطل
 ولوجه اختان صح في الاخر واثنين اية تقرض ذكر
 وجدت بين ذي وفي محرما نكاحا او وطئا ملك او هما
 فان تبين سابقه واشتري او بزوال الملك تخريم طرا
 او بكتابة وتزويج تخي اخري له ولا يلزم من نكح
 اني و بنت زوجها او امه وخصمت مملوكة بالحرمة
 ان نكح السيد من لم يجعها ومن ثلث اطلقت مجتمعا
 اولا وسن علي العبد للثا ثانياة لاحت تعليق بلا
 بعقده ووجدت هذي الصفة فيه الي ايلاج قدر الحشفه
 مع انتشاره في نكاح صح لا في فاسد ووطئ ملك حصلا
 وملكه وملكها والذري كاتبه وفرعه للحر ذي
 بدنا ولو بعضا ولو كان الذي ينكحها علق سبق عمق ذي
 به كان بقول ان نكحت بعصه فقبله اعتمكت

ثم النكاح بعد هذا يجري وامتن حرموا للحر
 وبدوه لامة لو حره حصل اوله عليها قد ره
 ولو كاسه او من باقل من مهر مثل نعت لاذي اجل
 ولا التي غابت بعيدا والتي غالت ورتقا وباصر العنت
 ولو تسريا ومسلم ملك ذات كتاب فليجوز الوطئ ملك
 دون المجوسية او ذات لوث وحره وامه ان تجعن
 حر او الحل وغير الحل يصح في الاولي بمهر المثل
 وحر بعض كالزريق لو جمع لخره وامه لما استنع
 وامه الكتاب دون مسلمه لذي الكتاب قلنا محرمة
 وانما حلت من الكفار من سنا اليهود والنصارى يعلمن
 قلنا من الاول من ابائها من قبل تحريف بانبيائها
 او التي تعري لاسرايل من قبل فتح لا الي التعطيل
 ووثي احدا الاصليين له وقرروا هذا ولا متقله
 وحرمت صانعة وسامر خالفت الاصول وهي مهذبه
 ولا يجوز كونها مقتررة وردة وقبل اسلام المرة
 والزوج لو قبل الدخول يقع ان لم يكن ذات كتاب يرفع
 وبعده علي انقضاء العدة فق ثم نكاح الكفر بالصحه صنف

الطلاق